المعلومات.. الثقافة.. العولمة وضرورة ترشيد الوعى المكتبى والمعلوماتى العربى

د. هانئ محيى الدين عطية
قسم المكتبات والوثائق
كلية الآداب ـ جامعة القاهرة (بنى سويف)
e - mail:haniatiyyah@hotmail.com

لقد أصبحت المعلومات ضرورة حتمية الآن لكل معاصرى هذا القرن. ومع هذه الحتمية تأتى المعلومات مصاحبة لمجموعة من المفاهيم نطلق عليها الثقافة. وهى ذلك المحيط الفكرى الذى تمتد روافده فى التاريخ والدين واللغة والعادات والتقاليد. وفى إطار هذه المزاوجة المعرفية تأتى أطروحة العولمة كأيدلوجية جديدة تطرح حدودا تخطها الدول الغربية، وبالأخص الولايات المتحدة بهدف الهيمنة على الهوية الشرقية، ومن ثم الفكر فالسلوك من خلال مجموعة من «الاختيارات الإجبارية» التى تنقاد لها المجتمعات عن اقتناع تام وبدون وعى. وهو ما يطلق عليه إدوارد سعيد فى كتابه الاستشراق مصطلح «شرقنة الشرق»، ويعنى به تصنيع الغرب للشرق صورة غربية يتلعها الشرق نفسه بوصفها التعبير الصادق عن حقيقته، فيصبح التصور المصنوع هو ما يقتنع به الشرق بأنه التعبير الصحيح عن «هويته»[1].

وتأتى مجموعة هذه الاختيارات الإجبارية لتشمل كل فئات المجتمع ومجالاته التخصصية وذلك على عدة مستويات هى المستوى الإعلامى، والاقتصادى، والتكنولوجى، واللغوى، والمعرفى.

ويمثل الاختيار الإجبارى الإعلامى اتباع النمط الإعلامى الأمريكى الذى يسمح لكل وجهات النظر وما يستتبعه من سقوط جميع مفاهيم القيم والمثل والعادات والتقاليد التى تؤمن بها مجتمعات أخرى. ويأتى هذا الاختيار بالنسبة لأخصائيى المعلومات فى مفهوم الحرية الفكرية، وما تفرضه عليه دساتير حرية القراءة وحقوق الإنسان، وهو ما يعنى إطلاق حرية انتقاء الكتب دون تقيد بأى معايير أخلاقية أو اجتماعية أو دينية. وتمثل هذه المشكلة تحديا فى مكتبات الأطفال والمكتبات العامة بشكل أساسى مابين الحق والواجب. وما يستتبعه من إشكاليات أخرى مثل هل ستصبح مكتباتنا فى معزل عن العالم أو تنفتح عليه، وإذا كان الانفتاح هو الاختيار الإجبارى الوحيد فى ظل تعدد مصادر المعلومات فما هى أساليب الحفاظ على الهوية الثقافية لتلك النخبة الراشدة والرشيدة من مرتادى المكتبات العامة والذين مازالوا يرون الكتاب هو الأصل فى الحصول على المعلومات وليس وسائل الإعلام.

ويمثل الاختيار الإجبارى الاقتصادى أن فى تكون الرأسمالية والليبرالية هى الخيار الأوحد. وأن تسعى كل الدول بمؤسساتها ونظمها نحوها حرصا منهم على ألا يتخلفوا عن الركب. وتأتى اتفاقية الجات بصياغاتها المتعددة فى شتى المجالات لتقوم بالعد التنازلى وحصر من سيشملهم الطوفان. وأمام هذا المارد يجد أخصائيو المعلومات أنفسهم بين أن يوازنوا بين دورهم فى تقديم الخدمة المجانية من ناحية، والحفاظ على حقوق المؤلف فى ظل هذه الاتفاقية من ناحية أخرى. وهو أمر لم يحسم حتى الآن على مستوى أخصائيى المكتبات، رغم توجه معظم الدول العربية فى الأخذ بتطبيق القوانين الخاصة بالملكية الفكرية.

وتمثل الاختيار الإجبارى التكنولوجى فى أن تكون الآلة هى البديل للإنسان، وإذا كان هذا الأمر قد تحقق فى بعض التطبيقات، فإنه مازال يمثل تحديا فى مجالات أخرى. وفى مجال تكنولوجيا المعلومات تسعى التقنيات حاليا لأن تكون بديلا لجميع أوعية المعلومات بعد أن استبدلت الذاكرة البشرية بالبردى والورق فى القرون السابقة. وعلى الرغم من اختصار هذه التقنيات للآلاف المؤلفة من المصادر المتراكمة والموسوعات الضخمة بما أضحت به تمثل مكتبات بأكملها، فيما لا يزيد على قرص لا يتعدى حجم اليد الواحدة، إلا أن الخطورة هنا أن يتم تحويل التراث العربى والإسلامى كله إلى مكتبات رقمية، متاحة على أقراص ضوئية، أو إنترنت، فتفقد بذلك الأجيال التالية تلك العلاقة بين الوعاء والمحتوى، وتصبح العلاقة فقط تحليل مضمون. إن فقدان مثل هذه العلاقة من وجهة نظرنا هى تحويل آثارنا بأكملها إلى لوحات زخرفية أو رسومات ثلاثية الأبعاد على شاشات الكمبيوتر. فننسف بذلك حضارات آلاف السنين ونختصرها فى ألبوم واحد من أوعية التكنولوجيا. إن كان مثل هذا الأمر لا يعنى الغرب فى الكثير لافتقار تاريخه إلى تلك المعالم والأصول، فإننا بالتأكيد نختلف عنهم فى ذلك. وعلى جميع أخصائيى المعلومات أن يعوا دائما أن التطوير التقنى فى مجال المكتبات لا يعنى دائما توفير المساحة، والنفقات التى تبذل فى صيانة مثل هذه الأوعية، إذ ستظل دائما هناك أوعية مثل المخطوطات والبردى فى موضعها تحظى بالرعاية والتقدير.

ويمثل الاختيار الإجبارى اللغوى أن تصبح اللغة الإنجليزية هى لغة العلم والتعلم، والفكر والثقافة دون غيرها. وتمثل قضية التعريب هنا إشكالية لدى أخصائيى المعلومات، إذ يقفون حائرين بين استيعاب الوافد الجديد أو العكوف على تعريبه. ولقد سلمت تخصصات علمية عديدة بالوافد الجديد وأقنعت نفسها بضرورة تبنيه للانفتاح على العالم. ولكن مازال أمام أخصائيى المعلومات الخيار، إما أن يقفوا مكتوفى الأيدى أمام التزايد الهائل الذى ينهال يوميا على المجال، ولا سيما فى قطاع تكنولوجيا المعلومات، وإما سنتلمس فى القريب العاجل الكلمات العربية بين ثنايا كتاباتنا العلمية. والمشكلة بالتأكيد ليست فى اللغة بل فى الفكر والإرادة. فلقد استسلمت الصين لبريطانيا ولم تستسلم اللغة الصنية، كما استسلمت اليابان وألمانيا لأمريكا، ولم تستسلم اللغتان اليابانية والألمانية. وليست هذه اللغات بأغنى من العربية ذات الأصل الاشتقاقى لمواجهة هذا الزخم الاصطلاحى.

ويمثل الاختيار الإجبارى المعرفى استخدام

النماذج المقررة سلفا وفق المفهوم الأمريكى من أجل الاعتراف الرسمى بالمؤسسات والنظم. وبغض النظر عن مسميات هذه النماذج، فإن الدول والمنظمات قد انصاعت إليها بلا وعى. وخطورة هذه النماذج أنها تحمل فى ظاهرها الرحمة وفى باطنها العذاب. فأما الظاهر فهو ضبط الجودة أو مايعرف «بالأيزو»، أما باطنها فهو أن تسلم المنظمات والدول كل ما لديها من معلومات وإحصائيات خاصة بإمكاناتها المادية والبشرية، وأنشطتها ومصادر تمويلها، وبأساليب أدائها وطرق تعاملها حتى تحظى بالاعتراف الدولى. وهذا يعنى انتفاء مفهوم السرية أو الخصوصية لأى مؤسسة أو دولة، وإعطاء الفرصة لمنظمات ودول أخرى أن تقيم صلاحيتها. وإذا سرى الأمر بالنسبة للمكتبات فإن الأمر يجب أن لايتعدى مفهوم الخدمة المكتبية والنظم الإدارية، أما بالنسبة للمقتنيات، والعمليات الفنية كالفهرسة والتصنيف، والمبانى والأثاث فيجب أن تظل وليدة البيئة التى تعيشها، وإلا فإن المكتبات فى عالمنا العربى ستصبح مسخا لا يحاكى الغرب فى شئ ولا يخدم مجتمعه فى أى شيء.

إننا أمام كل هذه التحديات يجب أن نعيد النظر فى كيفية التعامل مع هذه الاختيارات الإجبارية، ويجب أن يكون ذلك على خمسة مستويات، يكون فيها المستوى الأول هو المستوى التعليمى وذلك من خلال إعداد جيل واع لما نحن مقبلون عليه، ويستوجب ذلك تعديل المقررات والمناهج الدراسية، وتزويدها بالكتب الدراسية المؤدية حتى يكتمل البنان ويشتد العود، أما المستوى الثانى فهو المستوى المهنى؛ إذ يجب أن تقوم الجمعيات المهنية بالإعداد المهنى والتعليم المستمر للعاملين فى المهنة من أجل توعيتهم بما سيواجهونه وكيف يمكن لهم أن يتعاملوا معه. والمستوى الثالث هو المستوى الأكاديمى وذلك بالمساهمة فى كل القضايا الإشكالية مثل التعريب والتغريب التى أصبحت تؤرق معظم الباحثين الذين لا يجدون اثنين يتفقان على مصطلح واحد. وأن تتكامل الجهود من خلال الجمعيات والمنظمات والمؤتمرات ويوجه طلاب الدراسات العليا لتغطية مثل هذه الإشكاليات. والمستوى الرابع هو المستوى الاجتماعى الذى يفرض المشاركة فى الإعلام بكل وسائله والمشاركة فى كل الأنشطة الاجتماعية المختلفة لتوعية فئة الباحثين غير المثقفين، والقراء غير الواعين لأهمية الدفاع عن ثقافتنا، وأن الانفتاح لا يعنى بالضرورة الذوبان فى بوتقة العولمة والتخلى عن الهوية. أما المستوى الخامس فهو المستوى التشريعى والذى يستوجب أن يشارك الأكاديميون والمفكرون فى صياغة التشريعات واللوائح الخاصة بالمكتبات والمعلومات على المستوى المحلى والإقليمى والدولى، ولايقبلون بقوانين تفرض عليهم لا تناسبهم شكلا ومضمونا.

إننا من خلال هذه المستويات الخمسة يمكننا أن نحقق بعض الإنجازات وليس كلها، فالطريق طويلة والمهمة صعبة، ولكن هيهات من التهاون لأن العواقب ستكون وخيمة.

(1) Edward Said, Orientalism. - 1st Vintage Books ed. New York: Vintage Books, 1979. - 368p.